مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ النبي الأمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن علم التاريخ علم شريف عظيم الخطر، ومن الغبن أن ينظر إليه ناظر علىٰ أنه مجرد تخصص لا غير، وأن الاهتمام به إنما يعني فئة من المتخصصين دون غيرهم. مع أن واقع العلوم كافة يشهد بأن التاريخ حياة متكاملة تحمل تفسيرًا لشتىٰ التخصصات، وفي طياته نتفهم نشأة العلوم وتطورها، لا سيما ما كان منها مرتبطًا بحياة الناس ومعايشهم.

أما إذا كان الحديث عن علم تاريخ الفقه بالتحديد، فإننا نقلب إذ نقلب صفحاته ديوان حضارة وكتاب حياة لأمة عظيمة تنظم أممًا وشعوبًا لم تضق سعة الشريعة عن احتمال الصالح من أحوالها وأعرافها، وهي مع هذا باقية بأصولها محفوظة من التبديل، لم يفض بها اعتبار أحوال الناس إلىٰ أن يغدو الدين أديانًا شتىٰ، والشريعة الواحدة شرائع منتحلة، تقوم الواحدة منها علىٰ أنقاض ما

تقدمها، حتىٰ لا يبقىٰ منها إلا الأسماء، ولا من الهياكل إلا الأشباح. بل إن هذا الاعتبار قائم علىٰ أصول مقررة ليست خاضعة للأذواق والأهواء، كأصل المصلحة والعرف والاستحسان وعموم البلوىٰ وسد الذرائع وفتحها، وغير هذه الأصول التي يلاحظ بها الفقهاء أحوال زمانهم، ويصونون في ذلك شريعة خاتم الأنبياء عن الغلو والجفاء وعن التعطيل والإبطال والتبديل.

ومما يشهد لهذا المعنىٰ أننا عند مطالعة كتب طبقات الفقهاء وتراجمهم لا نجد فيها علم الفقه فحسب، بل نجد علومًا ترسم لنا ألوان الحياة جميعها، وفي هذا يقول د. محمود الطناحي (ت١٤١٩هـ): (وعلىٰ سبيل المثال فإن كتابًا مثل «طبقات الشافعية الكبرىٰ» لتاج الدين ابن السبكي، يضعه مصنِّفو العلوم في فن التراجم والطبقات؛ إذ كان مؤلفه قد أقامه علىٰ تراجم الفقهاء الشافعية منذ إمامهم محمد بن إدريس الشافعي في أوائل القرن الثالث، إلىٰ منتصف القرن الثامن، ولكن النظر الصحيح يضعه في المكتبة العربية كلها؛ إذ كان مؤلفه قد أداره علىٰ علوم كثيرة)[1]، وقد وصف ابن السبكي (ت٧٧١هـ) نفسُه كتابه بأنه (كتاب حديث وفقه وتاريخ وأدب، ومجموع فوائد تنسل إليه الرغبات من كل حدب)[2]. وقد روي عن الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) أنه أقام علىٰ

(١) أعمار الأعيان، ابن الجوزي، بتحقيق د. محمود الطناحي (٢)، وراجع للاستزادة حديث الطناحي حول علم التاريخ وأنه يوشك أن يكون نصف المكتبة العربية، وهذا عائد إلىٰ طبيعة نظرة المسلمين إلىٰ علم التاريخ.

(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ (١/ ٢٠٧).

تعلم العربية وأيام الناس عشرين سنة، وقال: (ما أردت بهذا إلا الاستعانة للفقه)[1]. قال الناصري (ت١٣١٥هـ) معلِّقًا علىٰ كلمة الشافعي: (معنىٰ كلام الشافعي هذا أن علم التاريخ لما كان مُطلعًا علىٰ أحوال الأمم والأجيال، ومفصحًا عن عوائد الملوك والأقيال، ومبينًا من أعراف الناس وأزيائهم ونحلهم وأديانهم ما فيه عبرة لمن اعتبر وحكمة بالغة لمن تدبر وافتكر، كان معينًا علىٰ الفقه ولا بدَّ؛ وذلك أن جلَّ الأحكام الشرعية مبني علىٰ العرف وما كان مبنيًّا علىٰ العرف لا بدَّ أن يطرد باطراده وينعكس بانعكاسه، ولهذا ترىٰ فتاوىٰ الفقهاء تختلف باختلاف الأعصار والأقطار، بل والأشخاص والأحوال)[2].

ومن شواهد هذا المعنىٰ كذلك تلك الظاهرة الإسلامية الفذَّة التي عرفها تاريخ المسلمين وامتازت بها حضارتهم ابتداءً، والمتمثلة في الأوقاف والأحباس بأنواعها وأقسامها مما كانت تدور عليه رحىٰ الحياة، وقد كان الفقهاء يبسطون القول في أحكامها وفي شروط القائمين عليها وفي اختصاصاتها، مما يجعل الوثائق الوقفية سجلًا حافلًا ومرجعًا ثريًّا للاطلاع علىٰ واقع الحياة في مجالها[3].

---

(١) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي (١/ ٤٩٩)، الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، باب ذكر ما لا بد للمتجادلين من معرفته (٦٦٢).

(٢) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصىٰ (١/ ٣).

(٣) كتب في رصد أثر الأوقاف في حضارة المسلمين وحياتهم بحوث ودراسات كثيرة، وهي مفيدة في تصوير أثر المنتجات الفقهية الإبداعية علىٰ الحياة العامة، ومن ذلك: =

وبهذا ندرك علاقة التأثر والتأثير بين الفقه والتاريخ، فإن الفقه إذا كان مؤثرًا في حركة التاريخ، وكان الرجوع إلىٰ كتب الفقهاء مفيدًا في الاطلاع علىٰ صور الحياة التاريخية، فإن الفقه بدوره ضرورة في معالجة تاريخ الفقه والفقهاء، ولئن كانت نوازل العصر ومستجداته مفتقرة إلىٰ الفقه في استنباط أحكامها، فإن ما مضىٰ في الدهر من فتاوىٰ الفقهاء ومسائلهم وأخبارهم وآدابهم باختلاف مذاهبهم وأزمنتهم وأمكنتهم وأحوالهم، مفتقرة كذلك إلىٰ الفقه في فهمها والتفطن لمواقعها والاهتداء لحسن تنزيلها، ومن هنا جاءت تسمية هذه الفصول بـ(فقه تاريخ الفقه)؛ لأن تاريخ الفقه ليس قصصًا وأسماءً تسرد ولا حكايات تروىٰ، بل هو تتبع لأفكار تتصل بداياتها بنهاياتها، وتؤدي أوائلها إلىٰ أواخرها، ومن ضرورة ذلك أن يعلم المتفقه أن دراسة تاريخ الفقهاء من جهة، وتاريخ المسائل الفقهية من جهة أخرىٰ، وتاريخ الفقه كعلم من جهة ثالثة، إنما هي درجات في مصاعد التفقه في النصوص وما يستنبط منها، وأن الفقه الذي هو إطلاق الحكم التكليفي أو الوضعي علىٰ محله نتاج رحلة

= «الأوقاف الإسلامية ودورها الحضاري» للدكتور عبدالرحمن الجويبر، و«خدمات الوقف الإسلامي وآثاره في مناحي الحياة» للدكتور رعد البرهاوي، و«الوقف ودوره في النهوض الحضاري» للدكتور سيف الدين عبدالفتاح وزميليه، و«الأوقاف الخيرية وعمارة الإنسان والمكان» بإشراف الدكتورة منىٰ أبو الفضل، و«الوقف في الفكر الإسلامي» لمحمد بن عبدالله، و«الأوقاف والمجتمع» للدكتور عبدالله السدحان، و«أثر الوقف الإسلامي في الحياة العلمية بالمدينة المنورة» لسحر الصديقي، و«الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر» للدكتور سليم منصور، وغيرها كثير.

طويلة من التدبر والتأمل في سير الفقهاء وأخبارهم وسؤالاتهم ومناهجهم في الاجتهاد والاستنباط والترجيح. فإن من لم يعرف اختلاف الفقهاء فليس بفقيه، ومن لم يعرف لم اختلفوا فليس بفقيه، ومن لم يعرف كيف اختلفوا فليس بفقيه. وهذا أمر من شأنه أن يزيل اسم الفقه عن هامات يتطامن لها الكثير ممن يزعم امتلاك ناصية الفقه وادعاء حق الترجيح.

وقد عني المتأخرون والمعاصرون بعلم تاريخ الفقه والتشريع وبالكتابة فيه، سواء كان ذلك في مؤلفات مستقلة تحمل هذا الاسم، أو كانت تحت اسم المداخل الفقهية التي يشكل الحديث عن تاريخ الفقه عُظمها وأُسَّها، وجُلُّ هذه المؤلفات مقررات جامعية تتواطأ في أكثر مفرداتها. ومع هذه الكثرة في المؤلفات إلا أن الأقل منها ما يتعرض مؤلفوه للحديث عن تأصيل هذا العلم بذكر موضوعاته ومباحثه وثمرته ومناهجه ومصادره، وإن وردت إشارة فهي إلماحة عابرة في تقديم أو ختام، ولعل هذا الاقتضاب في التدليل علىٰ فضل هذا العلم وشرفه أو بيان حدوده كان له أثر في ضعف العناية به بما يلائم مكانته وأهميته، فأوجب ذلك الاهتمام ببسط الكلام في أمرين يدور قصد هذا البحث عليهما، وهما بيان اتساع مساحة هذا العلم عما تصوره بعض المؤلفات فيه، وثانيهما بيان فائدته وثمرته، فإن العلم يشرف بشرف فائدته وعظم ثمرته. والفكر هاهنا يراوح حائرًا بين الإطناب لاستيفاء الكلام علىٰ وجهه، وبين الاختصار الذي هو أليق بمدخل مختصر، وكان

في الحسبان أن تنضم لفصوله نظائر ذات تعلق بها، لولا أن يطول ما مبناه علىٰ الاختصار.

ثم إن مادة هذا البحث منعقدة في تمهيد وأربعة فصول وخاتمة، فاشتمل التمهيد علىٰ ذكر تعريف (علم تاريخ الفقه)، ثم كان الحديث في الفصل الأول عن موضوعات علم تاريخ الفقه، وتطرق الفصل الثاني إلىٰ نشأة هذا العلم ومناهج التأليف فيه، وفي الفصل الثالث بيان ثمرات هذا العلم الجليل وفوائده، وفي الفصل الرابع بيان العلوم التي استمدَّ منها، وفي الخاتمة نتائج وتوصيات.

وبعد، فالحمدلله علىٰ نعم تترىٰ وآلاء تتجدد علينا من حيث لا نعلمها، وله الحمد علىٰ نعم نعلمها ثم لا نؤدي حقَّ شكرها، وله الحمد علىٰ نعم لا نطيق شكرها إلا أن يعيننا عليها، فنحن منه في أفضال لا تنقطع. ثم الشكر لكلٍّ من تفضلَّ علي بمراجعة هذا البحث وأفادني رأيًا ونصحًا، فأسأل الله له الأجر والمثوبة، وأسأل الله لنا جميعًا العون والهدىٰ والسداد.

هيثم بن فهد الرومي

Haitham.f.r@gmail.com